الأمم المتحدة

TD/B/C.I/CPLP/28

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
6 May 2022
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك

الدورة السادسة

جنيف، 18 و19 تموز/يوليه 2022

البند 6 من جدول الأعمال المؤقت

طرائق لتنفيذ التوصـــية المتعلقة بمنع توزيع المنتجات الاســـتهلاكية غير المأمونة المعروفة عبر الحدود

مذكرة من أمانة الأونكتاد

موجز

ينبغي أن يتمتع جميع المستهلكين بحق الحصول على منتجات غير خطرة. وتشكل حماية المستهلكين من الأخطار التي تهدد صحتهم وسلامتهم أولوية بالنسبة للدول الأعضاء في الأونكتاد. وتشكل التوصية المتعلقة بمنع توزيع المنتجات الاستهلاكية غير المأمونة المعروفة عبر الحدود، التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة الثامن المعني باســـتعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، في تشرين الأول/أكتوبر 2020، الصك ذا الصلة عالمياً الذي يدعو إلى اتخاذ إجراءات بشأن هذا الخطر الذي يهدد سلامة المستهلك. وتتضمن هذه المذكرة، السياق الذي اعتُمدت فيه التوصية، وتعرض تجارب الدول الأعضاء في منع توزيع المنتجات غير المأمونة داخل الحدود الوطنية وخارجها، وتناقش سبل إذكاء الوعي في أوساط المستهلكين والمؤسسات التجارية. وعلاوة على ذلك، تحدد المذكرة القيود الحالية التي تحدّ من قدرات الحكومات على العمل بشأن هذه المسألة، وتسلط الضوء على ضرورة تحسين التعاون الدولي، وتقترح سبل التعاون والتنفيذ.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- تقرّ مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك، التي اعتمدتها الجمعية العامة لأول مرة في عام 1985 ونقحت آخر مرة في عام 2015[1]، بضرورة تمتع المستهلكين بحق الحصول على منتجات غير خطرة وتؤكد على حماية المستهلكين من الأخطار التي تهدد صحتهم وسلامتهم باعتبارها أحد احتياجاتهم المشروعة. وتشجع المبادئ التوجيهية أيضاً على اعتماد تدابير سياساتية تتعلق بحماية السلامة البدنية للمستهلكين، فضلاً عن معايير لسلامة وجودة السلع والخدمات الاستهلاكية.

2- وقد أكد مؤتمر الأمم المتحدة الثامن المعني باستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقاً متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية، الذي عقد في الفترة من 19 إلى 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أهمية تعزيز أطر سلامة المنتجات الاستهلاكية على الصعد الوطني والإقليمي والدولي لحماية المستهلكين من الأخطار التي تهدد صحتهم وسلامتهم، واعتمد التوصية المتعلقة بمنع توزيع المنتجات الاستهلاكية غير المأمونة المعروفة عبر الحدود[2]. وهذه التوصية هي الصك الأول ذو الصلة عالمياً الذي يدعو إلى اتخاذ إجراءات بشأن هذا الخطر الذي يهدد سلامة المستهلك.

3- وسلّم فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك في دورته الخامسة بأن اتّباع سياسات فعالة تمنع توزيع منتجات استهلاكية غير مأمونة معروفة عبر الحدود، وتمنع الممارسات التجارية المجحفة أو المضللة هو أمر يمكن أن يحسّن ثقة المستهلك ويتيح أوضاعاً أكثر مواتاة للتنمية الاقتصادية المستدامة. وطلبت الدول الأعضاء إلى أمانة الأونكتاد، وفقاً للمبدأ التوجيهي 97(ب)، أن تعد تقارير ودراسات كوثائق معلومات أساسية للدورة السادسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك بشأن موضوع طرائق تنفيذ التوصية المتعلقة بمنع توزيع المنتجات الاستهلاكية غير المأمونة المعروفة عبر الحدود[3].

4- وكُلف[4] الفريق العامل غير الرسمي المعني بسلامة المنتجات الاستهلاكية، الذي عقد بدعوة من فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك، بمواصلة العمل على تعزيز الأطر الإقليمية والوطنية بشأن سلامة المنتجات الاستهلاكية وتحسين التعاون الدولي لحماية المستهلكين من الأخطار التي تهدد صحتهم وسلامتهم، واقتراح طرائق لتنفيذ التوصية المتعلقة بمنع توزيع المنتجات الاستهلاكية غير المأمونة المعروفة عبر الحدود. وفي هذا الصدد، عممت الأمانة استبياناً، وتلقت مدخلات من 23 دولة عضواً في الأونكتاد ومنظمات دولية[5]. وقدم المشاركون في الفريق العامل أيضاً مدخلات موضوعية لصياغة هذه المذكرة.

5- وتتضمن هذه المذكرة السياق الذي اعتمدت فيه التوصية، وتصف من ثم تجارب الدول الأعضاء في منع توزيع المنتجات غير المأمونة داخل الحدود الوطنية وخارجها. وتناقش سبل إذكاء الوعي في أوساط المستهلكين والمؤسسات التجارية، وتطرح بعد ذلك مناقشة بشأن القيود التي تحد من قدرات الحكومات على العمل والحاجة إلى تحسين التعاون الدولي. وتُختتم المناقشة بتناول سبل التعاون والتنفيذ، وتُقترح أسئلة للمناقشة في الدورة السادسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك.

(1) A/RES/39/248 وA/RES/70/186.

(2) TD/RBP/CONF.9/9، الفصل الأول، الفرع جيم.

(3) TD/B/C.I/CPLP/26.

(4) TD/B/C.I/CPLP/15 وTD/B/C.I/CPLP/26.

(5) أذربيجان، وأيرلندا، والبرازيل، وبلغاريا، والبوسنة والهرسك، وبولندا، وبيرو، وتشيكيا، والجزائر، وجمهورية كوريا، والدانمرك، ودولة فلسطين، وزامبيا، وسلوفاكيا، والسويد، والعراق، والفلبين، وكولومبيا، ومصر، والمكسيك، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والمفوضية الأوروبية.

ثانياً- السياق

6- تتسم سياسات سلامة المنتجات الاستهلاكية بأهمية خاصة في مجال المساعدة على تحسين صحة المستهلكين وسلامتهم والإسهام في التنمية الشاملة والمستدامة للبلدان. وتظهر البيانات أن الضرر المرتبط بالمنتجات الاستهلاكية غير المأمونة يمكن أن يكون هائلاً حتى بوجود إطار مدروس لسلامة المنتجات. فعلى سبيل المثال، تفيد الولايات المتحدة الأمريكية بوقوع 43 000 حالة وفاة و40 مليون إصابة سنوياً مرتبطة بالمنتجات الاستهلاكية[6]. وعلاوة على ذلك، تستأثر الوفيات والإصابات المرتبطة بالمنتجات الاستهلاكية بأكثر من 1 تريليون دولار سنوياً (000 3 دولار للفرد) من التكاليف المجتمعية[7]. وتقدر المفوضية الأوروبية أن الضرر الذي يلحق بالمستهلكين والمجتمع داخل ولايتها القضائية بسبب الحوادث المتعلقة بالمنتجات التي يمكن منعها يبلغ 12,8 بليون دولار سنوياً. ويضاف إلى ذلك أن المستهلكين يتكبدون تكاليف مالية ناشئة عن شراء منتجات غير مأمونة تقدّر بنحو 21,6 بليون دولار سنوياً[8].

7- وللمساعدة على حماية السلامة المادية للمستهلك، تدعو مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك الدول الأعضاء إلى أن تعتمد أو أن تشجع على اعتماد تدابير مناسبة، بما في ذلك النظم القانونية، وأنظمة السلامة، والمعايير الوطنية أو الدولية، والمعايير الطوعية والاحتفاظ بسجلات السلامة، وذلك لضمان أن تكون المنتجات مأمونة سواء من حيث استعمالها في الغرض الذي وُضعت من أجله أم في غرض آخر يتوقع عادة استخدامها فيه[9]. وبينت مذكرة سابقة للأونكتاد بشأن سلامة المنتجات الاستهلاكية (TD/B/C.I/CPLP/12) أن شروط السلامة العامة ونظم المسؤولية الواردة في القوانين، إلى جانب المعايير، هي حجر الزاوية لوضع أطر لسلامة المنتجات الاستهلاكية في أي مكان في العالم.

8- ويتحمل المشغلون الاقتصاديون المسؤولون عن جلب السلع إلى السوق، لا سيما الموردون والمصدرون والمستوردون وتجار التجزئة وما شابه ذلك (المشار إليهم فيما يلي باسم "الصانعين" أو "الموزعين"، وفقاً للمبدأ التوجيهي 17)، المسؤولية الرئيسية عن ضمان سلامة السلع التي يتكفلون بها. وينبغي لهؤلاء إذا علموا بوجود أخطار بعد طرح المنتجات في السوق، أن يخطروا السلطات المخصصة، وعند الاقتضاء، الجمهور دونما إبطاء. وإذا تبين أن المنتج غير مأمون، فيجب على الصانعين و/أو الموزعين سحبه أو تعديله أو الاستعاضة عنه بمنتج آخر. وإذا تعذّر القيام بذلك في غضون فترة معقولة من الزمن، ينبغي للجهات الفاعلة الاقتصادية ذات الصلة تعويض المستهلك تعويضاً مناسباً.

9- وأوصت المبادئ التوجيهية الدول الأعضاء أيضاً بالعمل على ضمان عدم اختلاف جودة المنتجات والمعلومات المتصلة بهذه المنتجات من بلد إلى آخر بشكل قد يضر بسلامة المستهلكين.

10- ويمكن في الوقت الحاضر توزيع المنتجات الاستهلاكية التي تم سحبها أو استدعاؤها من سوق ما، بسبب عدم الامتثال لشروط سلامة المنتجات الاستهلاكية، في ولايات قضائية أخرى لم يتم فيها تقييم عدم

(6) انظر https://www.cpsc.gov/Newsroom/News-Releases/2022/CPSC-Celebrates-50-Years-of-Making-Consumer-Safety-our-Mission#:~:text=Every%20year%20consumer%20products%20are,2020)%20associated%20with%20consumer%20products.

(7) انظر https://www.cpsc.gov/About-CPSC.

(8) European Commission, impact assessment accompanying the document "Proposal for a Regulation of the European Parliament and of the Council on general product safety, amending Regulation (EU) No. 1025/2012 of the European Parliament and of the Council, and repealing Council Directive 87/357/EEC and Directive 2001/95/EC of the European Parliament and of the Council" (COM(2021) 346 final – SEC (2021) 280 final – SWD(2021) 169 final).

(9) انظر A/RES/70/186، المرفق، لا سيما المبادئ التوجيهية من 16 إلى 19 ومن 70 إلى 82.

الامتثال ذاك أو اتخاذ إجراء بشأنه. ويمكن لهذه الممارسة أن تتجاهل مباشرة حقوق المستهلك في الحصول على منتجات مأمونة وفي الحماية من ضـــرر كبير، على النحو المعترف به في الفقرة 5(ج) من المبادئ التوجيهية. ومع ذلك، قد تكون هناك حالات يمكن فيها تقييم الأخطار بطريقة مختلفة تختلف باختلاف الولاية قضائية. وتقع على عاتق كل ولاية قضائية مسؤولية تحديد الأخطار والمستويات المرتبطة بها المقبولة.

11- ويمكن أن يُضـر توزيع المنتجات الاسـتهلاكية المعروفة بأنها غير مأمونة بثقة المسـتهلك في أسواق المقصد، خاصة عندما لا تتاح للمستهلكين إمكانية الحصول بسهولة على موارد التثقيف بشأن الأخطار المرتبطة بالمنتجات الاستهلاكية وكيفية الاستجابة للحوادث المتعلقة بالسلامة. وتسلّم التوصية بأنه يمكن زيادة ثقة المستهلك عندما تنفذ الحكومات سياسات مناسبة تمنع مبيعات المنتجات الاستهلاكية غير المأمونة. ومن شـأن هذه السـياسـات أن تنطوي على إمكانية تهيئة بيئة أكثر مؤاتاة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، لأن تعزيز سلامة المنتجات الاستهلاكية يسهم بشكل مباشر في تحقيق الهدف 3 من أهداف التنمية المسـتدامة (الصـحة الجيدة والرفاه) في ظل خطة التنمية المسـتدامة لعام 2030 (A/RES/70/1)، وبشكل غير مباشر في تحقيق العديد من الأهداف الأخرى.

12- وأخيراً، يمكن أن يؤثر توزيع المنتجات الاسـتهلاكية غير المأمونة المعروفة عبر الحدود على صحة المستهلكين وسلامتهم في جميع أنحاء العالم. وتماشياً مع المبادئ التوجيهية، تسلّم التوصية بأن المسـتهلكين في كل مكان سـيسـتفيدون من انخفاض عدد المنتجات غير المأمونة والخطرة التي يجري الاتجار بها وتصنيعها على حد سواء. وعلاوة على ذلك، تسلم التوصية بأنه ينبغي للدول الأعضاء أن تعمل من أجل تحقيق مستوى عال من السلامة للمنتجات الاستهلاكية على الصعيد العالمي، فضلاً عن تزويد المستهلكين بسهولة بمعلومات عن السلامة فيما يتعلق بالمنتجات غير المأمونة.

13- فالعواقب التي تخلفها المنتجات الاستهلاكية غير المأمونة على صحة الإنسان وحياته لا تقدر عالمياً ولا تخضع لسياسات ناجعة. وتحسين فهم المشكلة هو خطوة أولى نحو إطار فعال لسياسة سلامة المنتجات يمكن أن يشـمل منع توزيع المنتجات الاسـتهلاكية المعروفة بأنها غير مأمونة عبر الحدود. وتعرض في الفصول التالية، تجارب الدول الأعضاء في منع توزيع المنتجات غير المأمونة داخل ولاياتها القضائية وخارجها.

ثالثاً- منع توزيع المنتجات غير المأمونة داخل الحدود الوطنية

14- تدعو التوصية التي نقحت مؤخراً بشأن سلامة المنتجات الاستهلاكية الصادرة عن المجلس التابع لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[10] الأعضاء المنضمين إلى إنشاء هيئات حكومية تتمتع بالسلطة والقدرة على التحقيق وعلى اتخاذ إجراءات لحماية المستهلكين من المنتجات غير المأمونة، بما في ذلك مطالبة المؤسسات التجارية بسحبها، أو باستدعائها أو باعتماد أي تدابير تصحيحية مناسبة أخرى بشأن هذه المنتجات، وعلى إصدار إشعارات بالسحب والاستدعاء من السوق، والحفاظ على هذه الهيئات الحكومية. وينبغي أن تتوفر لهذه الهيئات الحكومية الموارد والخبرات التقنية اللازمة لممارسة سلطاتها على نحو ملائم وفعال. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي استعراض أطر السياسات، عند الاقتضاء، لضمان بقائها فعالة. وقد سنّت دول كثيرة من الدول الأعضاء في الأونكتاد قوانين وسياسات وأنشأت آليات مشتركة بين المؤسسات لتحديد المنتجات الاستهلاكية غير المأمونة ومنع استيرادها وذلك داخل الحدود الوطنية.

(10) Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), 2020, Recommendation of the Council on Consumer Product Safety, OECD/LEGAL/0459, OECD Legal Instruments.

15- وعادة ما يكون الامتثال لأنظمة سلامة المنتجات الاستهلاكية شرطاً لاستيراد السلع، كما أفادت بذلك الدول الأعضاء في الأونكتاد والمنظمات الدولية في استبيانات لدراسة استقصائية أجراها الأونكتاد في عام 2021. وتصدر الجزائر والفلبين ومصر قوائم بالسلع المحظور استيرادها أو التي لها شروط رقابة خاصة بسبب طبيعتها الخطرة، مثل المواد الكيميائية والمتفجرات والأسلحة. وفي الفلبين، يتعين على المستوردين الحصول على ترخيص ساري المفعول ويمكن أن يتوقف ذلك أيضاً على الامتثال لأنظمة سلامة المنتج. وفيما يخص بعض المنتجات الاستهلاكية، تشترط السلطات الجمركية إصدار شهادات أو إخطارات بالامتثال، يمكن للسلطة الجمركية التحقق من صحتها عن طريق اختبار عينات تمثيلية و/أو الترخيص غير التلقائي، كما هو الحال في أذربيجان، والأرجنتين، والبرازيل، أو من خلال ملء الاستمارات، كما هو الحال في الجزائر وكولومبيا. وتدرج الأرجنتين، والجزائر، وزامبيا، وكولومبيا، ومصر أنظمة سلامة المنتجات الاستهلاكية في "نوافذ الاستيراد الوحيدة" الخاصة بها لكي يتمكن المستوردون من الاستفادة من الأنظمة ذات الصلة والامتثال لها. ويتم تنسيق الضوابط على المنتجات التي تدخل سوق الاتحاد الأوروبي. ويقتضي التشريع المتعلق بمراقبة الأسواق والامتثال للمنتجات أن تتولى السلطات الجمركية الإشارة تحديداً إلى المنتجات الخطرة أو المخالفة في نظمها لتكنولوجيا المعلومات، وأن تضع، عند الاقتضاء، علامة على الوثائق تتضمن عبارة "منتج خطير" أو "منتج غير مطابق". وبالإضافة إلى ذلك، تصدر المفوضية الأوروبية قائمة متكاملة بالمحظورات والقيود التي يفرضها الاتحاد الأوروبي[11]، والتي تضم جميع الصكوك القانونية للاتحاد الأوروبي التي تتضمن محظورات وقيوداً ذات صلة بالسلع التي تدخل سوقه. وتستخدم القائمة أداة عملية للسلطات وأصحاب المصلحة المهتمين. وتستخدم البوسنة والهرسك المعلومات الواردة من الاتحاد الأوروبي لرصد سلامة المنتجات الاستهلاكية غير الغذائية في سوقها الداخلية. وأنشأت جمهورية كوريا نظاماً يجمع المعلومات تلقائياً، عن طريق منصات لجمع المعلومات على شبكة الإنترنت، عن المنتجات التي يتم سحبها والتي تقدمها المنظمات الأجنبية، ويتحقق النظام أيضاً مما إذا كانت المنتجات التي يتم سحبها في الخارج توزع على الصعيد الوطني بواسطة منصات على الإنترنت. وتفيد دولة فلسطين بأنها تعتمد على مراقبة السوق التي تقوم بها سلطاتها المعنية بسلامة المنتجات الاستهلاكية في وزارة الاقتصاد الوطني، لأنها لا تملك السيطرة على حدودها.

16- ويمثل التعاون بين السلطات المعنية بسلامة المنتجات الاستهلاكية والسلطات الجمركية عاملاً أساسياً في هذا المسعى. ويمكن أن يكون هذا التعاون قانونياً أو أن يشمل اتفاقات رسمية أو غير رسمية بين السلطات الحكومية، تتخذ بدورها أشكالاً مختلفة. وفي أذربيجان، وأيرلندا، وبلغاريا، وبولندا، وبيرو، وتشيكيا، والدانمرك، والسويد، والعراق، يجري التعاون ثنائياً بين السلطات المعنية بسلامة المنتجات الاستهلاكية والسلطات الجمركية. ويمكن أن يشمل التعاون أيضاً سلطات وطنية إضافية، بما في ذلك سلطات القياس والمعايير (مثل البرازيل وزامبيا)، والضرائب (مثل سلوفاكيا والمكسيك)، وحتى الاتصالات (مثل البرازيل)، والبيئة (مثل جمهورية كوريا). وتشمل الطرق الأخرى للتعاون، تعيين محققين بشأن سلامة المنتجات الاستهلاكية في موانئ الدخول جنباً إلى جنب مع موظفي الجمارك وفي مركز التحليل التابع للسلطة الجمركية، كما هو الحال في الجزائر وزامبيا والولايات المتحدة. وفي فنلندا وفرنسا ولاتفيا، تتمتع السلطات الجمركية بمركز سلطات مراقبة الأسواق، وهو ما يمكنها من إجراء عمليات فحص سلامة المنتجات على الحدود واختبار المنتجات ذات الصلة. وتجري بعض الولايات القضائية، مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أيضاً، تحليلاً للأخطار استناداً إلى ملف تعريف المستورد.

17- وينبغي للصانعين والموزعين إخطار السلطات المختصة، وعند الاقتضاء، الجمهور دون إبطاء عندما يصبحون على علم بالأخطار بعد طرح المنتجات في السوق. وعلى النحو الموصى به في مبادئ

(11) انظر https://ec.europa.eu/taxation_customs/system/files/2018-08/prohibition_restriction_list_customs_en.pdf.

الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك، يضطر الصانعون والموزعون عادة إلى اتخاذ تدابير تصحيحية مناسبة، مثل سحب منتج من السوق. وفي الأحوال الأخرى، يمكن للسلطات الحكومية أيضاً، فرض تدابير تصحيحية يتعين على الصانعين والموزعين اتخاذها، مثل سحب المنتجات. ويمكن للسلطات الحكومية تقييم عدم الامتثال لأنظمة سلامة المنتجات استناداً إلى تقييم المخاطر بعد إجراء تحقيقاتها الخاصة، واستلام شكاوى المستهلكين، والتقارير المتعلقة بإصابات المستهلكين. وتحتفظ البلدان التي لديها أنظمة مدروسة لسلامة المنتجات بأنظمة تنبيه تنشر المعلومات المتعلقة بالتدابير التصحيحية (بما في ذلك عمليات السحب). ويمكن أيضاً تقاسم هذه المعلومات بنشاط إقليمياً و/أو دولياً كما هو الحال بالنسبة للتنبيهات بشأن المنتجات الصادرة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا[12]، ونظام التنبيه السريع (بوابة السلامة) التابع للاتحاد الأوروبي[13]، وشبكة سلامة وصحة المستهلك التابعة لمنظمة الدول الأمريكية[14]، وبوابة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الخاصة بعمليات سحب المنتجات[15]. وهذه المعلومات مهمة لمقارنة وتقييم مخاطر المنتجات الموجودة في الأسواق الوطنية. وهي تتيح أيضاً للولايات القضائية المشاركة توجيه الجهود التي تبذلها لمراقبة السوق توجيهاً أفضل. وفي الإطار 1، ترد تفاصيل الشروط الحالية للموافقة على الاستيراد في الاتحاد الأوروبي.

الإطار 1

شروط الموافقة على الاستيراد في الاتحاد الأوروبي

تتضمن اللائحة (الاتحاد الأوروبي) 2019/1020 بشأن مراقبة السوق وامتثال المنتجات(أ) إطاراً شاملاً للرقابة على المنتجات التي تدخل سوق الاتحاد الأوروبي، استناداً إلى إدارة المخاطر، والإحصاءات والإبلاغ، بالإضافة إلى التعاون وتبادل المعلومات.

ويتعين على السلطات الجمركية أن تنفذ ضوابط كافية على أساس تقييم المخاطر وأن تعلق إطلاق المنتجات التي تدخل الاتحاد الأوروبي والتي تشتبه في أنها غير ممتثلة أو تشكل مصدر خطر جسيماً. ولدى سلطات مراقبة السوق أربعة أيام عمل للتأكد من امتثال المنتجات. ويجري إنشاء وصلة بينية إلكترونية لتيسير نقل المعلومات بين السلطات الجمركية وسلطات مراقبة الأسواق.

وتتلقى السلطات الجمركية، من سلطات مراقبة الأسواق، المعلومات الضرورية المتعلقة بفئات المنتجات أو المشغلين الاقتصاديين التي تشكل خطراً أكبر لعدم الامتثال للمواصفات. وفي المقابل، تبلغ السلطات الجمركية سلطات مراقبة الأسواق بنتائج عمليات المراقبة وبإطلاق المنتجات للتداول الحر.

ويتعين على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي أن تقدم إلى المفوضية الأوروبية كل عام بيانات إحصائية مفصلة تغطي عمليات مراقبة المنتجات التي خضعت لقانون الاتحاد الأوروبي في العام السابق. وتعد المفوضية تقريراً سنوياً يتضمن المعلومات المقدمة من الدول الأعضاء وتحليلاً للبيانات المقدمة.

(12) انظر Association of Southeast Asian Nations Committee on Consumer Protection, Product alerts، في الرابط: https://aseanconsumer.org/product-alert، (اطلع عليه في 26 نيسان/أبريل 2022).

(13) انظر European Union, Safety Gate: the [European Union] rapid alert system for dangerous non-food products في الرابط: https://ec.europa.eu/safety-gate-alerts/screen/webReport (اطلع عليه في 26 نيسان/أبريل 2022).

(14) انظر https://www.oas.org/ext/en/development/chsn.

(15) انظر OECD, Global portal on product recalls، في الرابط: https://globalrecalls.oecd.org/ (اطلع عليه في 27 نيسان/أبريل 2022).

المصدر: المفوضية الأوروبية.

(أ) Regulation (EU) 2019/1020 of the European Parliament and of the Council of 20 June 2019 on market surveillance and compliance of products and amending Directive 2004/42/EC and Regulations (EC) No 765/2008 and (EU) No. 305/2011 (في الرابط: https://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/?uri=celex:32019R1020).

رابعاً- منع توزيع المنتجات غير المأمونة في الخارج

18- عادة ما يتم تكليف سلطات سلامة المنتجات الاستهلاكية بحماية صحة وسلامة المستهلكين داخل ولاياتها القضائية. بيد أن التوصية المتعلقة بمنع توزيع المنتجات الاستهلاكية غير المأمونة المعروفة عبر الحدود تدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أيضاً إلى انتهاج سياسات ترمي إلى منع أن يجري في الخارج توزيع المنتجات الاستهلاكية المعروفة بأنها غير مأمونة في ولاياتها القضائية.

19- وتتمثل إحدى الطرق الشائعة التي يمكن للحكومات من خلالها معالجة هذه المسألة في تبادل معلومات عن التدابير التصحيحية، بما في ذلك عمليات سحب المنتجات، وتقاسمها مع النظراء الأجانب. وإن الشبكات المذكورة أعلاه لأوروبا، والأمريكتين، وجنوب شرق آسيا، وبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبلدان الأعضاء فيها تعود بالفائدة على المستهلكين المحليين والأجانب. وتمكن تشريعات الاتحاد الأوروبي السلطات المختصة في الدول الأعضاء الأوروبية من إتلاف المنتجات التي تشكل مصدر خطر على الصحة والسلامة أو جعلها غير صالحة للاستخدام، متى اعتبر ذلك ضرورياً ومتناسباً. ويتحمل التكاليف المشغل الاقتصادي الذي أعلن عن المنتج. وتوجد أيضاً إجراءات محددة في الدول الأعضاء. وعلى سبيل المثال، تطلب تشيكيا من سلطة سلامة المنتجات الاستهلاكية الخاصة بها أن تبدي رأيها بشأن ما إذا كان هناك خطر من مغبة تصدير منتج غير مأمون. ويجوز لهيئة سلامة المنتجات الاستهلاكية في أيرلندا أن تطلب من المستورد إتلاف منتج أو إعادة تصديره إلى المنشأ، مما قد يمنع المضي في توزيعه عبر الحدود إلى بلدان ثالثة. ويمكن للسويد حظر تصدير المنتجات التي قد تطرح مخاطر كبيرة للتعرض للإصابة.

20- وفي الولايات المتحدة، يتم التحكم بشكل كبير في توزيع المنتجات المعروفة بأنها غير مأمونة عبر الحدود. وفي بعض الحالات، لا يسمح به. وفي حالات أخرى، قد يكون من الممكن الحصول على إذن، كما هو موضح في الإطار 2.

الإطار 2

موجز للسلطة القانونية للجنة سلامة المنتجات الاستهلاكية في الولايات المتحدة الخاصة بتقييد توزيع المنتجات الاستهلاكية المعروفة بأنها غير مأمونة عبر الحدود

1- يمنع أي شخص قانوناً من أن يصدر إلى بلد أجنبي أي منتج لا يتوافق مع أنظمة سلامة المنتجات الاستهلاكية المعمول بها والسارية بموجب قانون سلامة المنتجات الاستهلاكية في البلد، ما لم يخطر الشخص لجنة سلامة المنتجات الاستهلاكية في الولايات المتحدة مسبقاً، قبل 30 يوماً على الأقل، بالمنتج قيد النظر المراد تصديره، بتقديم بيان إلى اللجنة يحدد فيه ما يلي:

(أ) التاريخ المتوقع لشحن هذا المنتج

(ب) بلد وميناء المقصد لهذا المنتج

(ج) كمية هذا المنتج الذي سيتم تصديره

(د) أي معلومات أخرى قد تطلبها اللجنة بموجب الأنظمة.

وعند استلام هذا البيان، تخطر لجنة سلامة المنتجات الاستهلاكية على الفور حكومة بلد المقصد بالتصدير المقترح وتقدم وصفاً لعدم المطابقة.

2- يجوز للجنة سلامة المنتجات الاستهلاكية أن تقوم بما يلي:

(أ) منع أي شخص من تصدير أي منتج استهلاكي من الولايات المتحدة، لغرض البيع، لا يتفق مع أنظمة سلامة المنتجات الاستهلاكية المعمول بها بموجب قانون سلامة المنتجات الاستهلاكية، ما لم يكن بلد المقصد قد أخطر اللجنة بأنه يقبل استيراد هذا المنتج الاستهلاكي؛

(ب) اتخاذ الإجراء المناسب في حدود سلطة اللجنة بشأن التصرف في المنتج إذا لم يخطر بلد المقصد لجنة سلامة المنتجات الاستهلاكية بقبول المنتج في غضون 30 يوماً من تقديم اللجنة إشعاراً إلى بلد المقصد بالشحنة الوشيكة.

3- يمنع أي شخص قانوناً من أن يصدر من الولايات المتحدة، لغرض البيع، أي منتج أو مادة من المنتجات والمواد الاستهلاكية التي تدخل في اختصاص لجنة سلامة المنتجات الاستهلاكية إذا كان المنتج أو المادة موضع إجراء تصحيحي، تم اتخاذه بالتشاور مع لجنة سلامة المنتجات الاستهلاكية وتكون اللجنة قد أخطرت به الجمهور، مثل إجراء سحب المنتج أو المادة.

4- لا ينطبق قانون سلامة المنتجات الاستهلاكية على أي منتج استهلاكي إذا:

(أ) ثبت أن هذا المنتج صنع أو بيع أو قيد البيع للتصدير من الولايات المتحدة (أو أن هذا المنتج استورد للتصدير)، ما لم ('1') يوزع هذا المنتج الاستهلاكي، في الواقع، توزيعاً تجارياً للاستخدام في الولايات المتحدة أو ما لم ('2') تقرر لجنة سلامة المنتجات الاستهلاكية أن تصدير هذا المنتج يشكل مصدر خطر غير معقول لتعرض المستهلكين للإصابة داخل الولايات المتحدة؛

(ب) كان هذا المنتج الاستهلاكي يحمل عند توزيعه تجارياً، هو وأي حاوية يوضع فيها عند توزيعه على هذا النحو، ختماً أو ملصقاً يعلن أن هذا المنتج الاستهلاكي مخصص للتصدير.

المصدر: لجنة سلامة المنتجات الاستهلاكية، الولايات المتحدة.

ملاحظة: تود الولايات المتحدة أن تعلم بأن النص الوارد في الإطار هو موجز للسلطة القانونية للجنة سلامة المنتجات الاستهلاكية في الولايات المتحدة الخاصة بتقييد توزيع المنتجات غير المأمونة المعروفة عبر الحدود على النحو المبين في الباب 15 من مدونة الولايات المتحدة، الفقرتان 2067-2068. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في الرابطين: https://www.law.cornell.edu/uscode/text/15/2067 وhttps://www.law.cornell.edu/uscode/text/15/2068. وهذا الموجز ليس وصفاً كاملاً لتشريعات الولايات المتحدة، وتشجع الأطراف التي تسعى إلى اليقين القانوني على الرجوع إلى القوانين المشار إليها.

21- وتتطلب إجراءات الإنفاذ ومراقبة الأسواق الرامية إلى منع توزيع المنتجات الاستهلاكية غير المأمونة على الصعيدين الوطني والدولي أيضاً مشاركة نشطة من أهم طرفين فاعلين في السوق هما: المستهلكون والمؤسسات التجارية. وقد اضطلعت الدول الأعضاء في الأونكتاد بأنشطة بالغة الأهمية لإذكاء الوعي، على النحو المبين أدناه.

خامساً- إذكاء الوعي في أوساط المستهلكين

22- تدعو التوصية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى إذكاء وعي المستهلكين بمخاطر المنتجات الاستهلاكية غير المأمونة على السلامة البدنية، فيما يتصل بالمعاملات الإلكترونية عبر الحدود الموجهة مباشرة إلى المستهلك. ويمكن أن يكون المستهلكون غير مدركين أن شروط الصحة أو السلامة تختلف من بلد إلى آخر ويمكن أن يفترضوا أن جميع المنتجات المعروضة للبيع عبر الإنترنت مأمونة. وبالإضافة إلى ذلك، لا يدرك المستهلكون في كثير من الأحيان عند تسوقهم على منصة عبر الإنترنت أنهم ربما بصدد شراء منتج مباشرة من مورد أجنبي ليس لديه وجود يمثله في الولاية القضائية للمستهلك وبالتالي لا يخشى اتخاذ إجراء قانوني بحقه. وقد وضع العديد من البلدان، أو بصدد وضع، رسائل إعلامية لإبلاغ المستهلكين بشأن شراء منتجات مأمونة عبر الإنترنت. وخصصت جمهورية كوريا ملفات تعريف لهذا الغرض في بعض منصات وسائط التواصل الاجتماعي[16]. ونظراً لأن المستهلكين غالباً ما يقللون من شأن المخاطر وقد يقررون شراء أرخص المنتجات بدافع الضرورة المالية، ينبغي لسلطات سلامة المنتجات تثقيف المستهلكين بشأن العواقب المحتملة على السلامة للقرارات التي يتخذونها على أساس السعر وحده.

23- ومع ذلك، لا تقتصر المخاطر التي يتعرض لها المستهلكون على عمليات الشراء عبر الإنترنت. ويمكن أن تكون الأسواق المحلية غير الرسمية مصادر للمنتجات الخطرة التي لا تطرحها متاجر البيع بالتجزئة التقليدية بسبب مخاوف تتعلق بالسلامة. ويجب إبلاغ المستهلكين بشكل سليم بالمنتجات التي يتعين تجنبها. وحتى تجار التجزئة المعتمدين ذوي السمعة الطيبة، قد يبيعون منتجات يكتشف لاحقاً أنها تحتوي على عيوب تهدد السلامة ويتعين تنبيه الجمهور إليها.

24- وسيظل المستهلكون عرضة للخطر مالم تضع سلطات سلامة المنتجات الاستهلاكية خطة لعمليات تواصل فعالة. ويجب أن يراعى في الرسائل الموجهة إلى المستهلكين، من بين أمور أخرى، تنوع اللغات (السكان متعددو اللغات)، والعوامل الاجتماعية – الاقتصادية، والثقافة، والجغرافيا. وينبغي تقديم المحتوى بالطريقة الأنسب للمجموعة المستهدفة وينبغي أن يذكر بوضوح الإجراء الموصى به، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة للمستهلكين الضعفاء والمحرومين. فعلى سبيل المثال، تصدر بيرو معلومات باللغة الإسبانية وبلغتي الكيشوا والأيمارا وبطريقة براي[17]. وتطلق أيرلندا حملات توعية المستهلك فيما يتعلق بقضايا سلامة المستهلك في المقابلات الإذاعية والتلفزيونية والحملات الإعلامية عبر وسائل التواصل الاجتماعي[18].

25- وينبغي أيضاً تشجيع المستهلكين على إبلاغ سلطة سلامة المنتجات بالمسائل المطروحة. ولتحقيق ذلك، يمكن استخدام أرقام هواتف مجانية ونوافذ رسائل الموقع الشبكي وعناوين البريد الإلكتروني[19]. وقد تنظر الحكومات في إصدار إعلانات عامة منتظمة على منصات وسائط الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي لتذكير المستهلكين بالإبلاغ عن المنتجات غير المأمونة[20]. فعلى سبيل المثال، تتواصل الجزائر مع جمعيات المستهلكين لإذكاء الوعي في أوساط المستهلكين بشأن المنتجات غير المأمونة عبر الحدود.

(16) انظر https://www.youtube.com/watch?v=978qWHGwwJc، و https://www.ciss.go.kr/shr/infoQryIdRegInfo.do و https://www.consumer.go.kr/consumer/index.do.

(17) UNCTAD, 2020, *Voluntary Peer Review on Consumer Protection Law and Policy: Peru* (United Nations publication, Geneva).

(18) انظر، على سبيل المثال، شريط الفيديو التالي المتعلق بإتلاف شواحن الهواتف والحواسيب المحمولة الخطرة، في الرابط التالي: https://www.youtube.com/watch?v=Y97lzJRjOT8.

(19) انظر على سبيل المثال، https://www.saferproducts.gov/IncidentReporting.

(20) انظر على سبيل المثال، https://www.cpsc.gov/Newsroom/News-Releases/2021/CPSC-Urges-Consumers-to-Schedule-a-Safety-Check-Up-on-Products-in-Their-Homes-2.

26- وأنشأ العديد من الولايات القضائية أيضاً قواعد بيانات أو بوابات على الإنترنت لتنبيه الجمهور إلى المنتجات الخطرة. وفي الاتحاد الأوروبي، تتاح للجمهور ملخصات الإخطارات المقدمة إلى نظام التنبيه السريع فيما يخص المنتجات غير الغذائية الخطرة على بوابة "Safety Gate"، التي تديرها المفوضية الأوروبية. وتقدم البوسنة والهرسك مباشرة للمستهلكين في البلد، معلومات من بوابة "Safety Gate" الخاصة بالاتحاد الأوروبي. وتجمع بوابة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الخاصة بسحب المنتجات بانتظام المعلومات المتعلقة بسحب المنتجات التي تصدر في جميع أنحاء العالم.

سادساً- إذكاء الوعي في أوساط المؤسسات التجارية

27- سلط الضوء على ضرورة التعاون على الصعد المحلي والإقليمي والوطني والدولي لتعبئة الموارد وتحقيق الاتساق في إذكاء الوعي خلال حلقة نقاش عقدها الأونكتاد بشأن الاستراتيجيات الفعالة للوصول إلى المستهلكين والمؤسسات التجارية من أجل تعزيز سلامة المنتجات[21]. وعلى سبيل المثال، تستضيف جمهورية كوريا مختلف الهيئات الاستشارية الدائمة، التي تضم 60 مؤسسة من ثماني صناعات رئيسية. وقد أنشأ البلد مؤخراً هيئة استشارية دائمة تضم خمس منصات رئيسية على الإنترنت لتعزيز التدابير الاستباقية والجماعية.

28- وتشجع التوصية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على إذكاء الوعي في أوساط المؤسسات التجارية المسؤولة عن جلب السلع إلى الأسواق بالأضرار التي قد تنجم عن عمليات توزيع المنتجات الاستهلاكية غير المأمونة عبر الحدود، وينبغي للدول الأعضاء أن تتخذ الخطوات المناسبة للثني عن تصدير المنتجات الاستهلاكية المعروفة بأنها غير مأمونة، لأن ذلك سيكون مفيداً لصحة المستهلكين وسلامتهم في كل مكان. وقد يشمل إذكاء الوعي أيضاً تذكير المؤسسات التجارية بضمان ألا تصبح المنتجات التي يتكفلون بها خطرة من جراء مناولتها أو تخزينها على نحو غير سليم.

29- والتواصل مع المؤسسات التجارية بشأن أهمية السحب الفعال للمنتج أمر مهم أيضاً. ومن غير المرجح أن يؤدي سحب المنتج المدار بشكل جيد إلى الإضرار بسمعة الشركة، بالمقارنة بمحاولات التهرب من المسؤولية، بل يمكن أن يزيد من ثقة المستهلك في العلامة التجارية[22]. فسحب المنتج هو فرصة للمؤسسات التجارية لتصحيح عيب في نظام الإنتاج الضخم. وقد تنظر الحكومات في منح جوائز للشركات التي تتجاوز التزاماتها القانونية في الطريقة التي تنفذ بها مبدأ سلامة المنتجات الاستهلاكية في ممارساتها التجارية. وقد تم بالفعل تنظيم هذه الجوائز بنجاح في مختلف البلدان، بما في ذلك في بيرو[23] والاتحاد الأوروبي[24].

30- وتشير الدانمرك إلى أن هناك العديد من صغار الصانعين والموزعين الذين قد يفتقرون إلى الموارد أو القدرات في مجال سلامة المنتجات والذين قد لا يكون للحملات المتعلقة بهذا الموضوع التأثير المنشود عليهم. وتنظم بلدان مختلفة، بما فيها بولندا، وبيرو، والجزائر، ومصر، دورات تدريبية للصانعين

(21) نظمت في إطار الفريق العامل المعني بسلامة المنتجات الاستهلاكية التابع للأونكتاد.

(22) انظر European Commission, 2021, Behavioural study on strategies to improve the effectiveness of product recalls، في الرابط: https://ec.europa.eu/safety/consumers/consumers_safety_gate/effectiveRecalls/documents/Product.Recall.Main.Report.pdf؛ و European Commission, 2019, Survey on consumer behaviour and product recalls effectiveness. ويمكن الاطلاع على التقرير النهائي، في الرابط: https://ec.europa.eu/consumers/consumers_safety/safety_products/rapex/alerts/repository/tips/Product.Recall.pdf.

(23) انظر https://www.consumidor.gob.pe/primerolosclientes.

(24) انظر https://ec.europa.eu/safety-gate/#/screen/pages/safetyAward.

والموزعين بشأن التزاماتهم القانونية، فضلاً عن فوائد ضمان سلامة منتجاتهم. وتعمل اليابان أيضاً على إذكاء الوعي في أوساط الصانعين والموزعين من خلال موقع شبكي لمعلومات سحب المنتج فضلاً عن نظامها للإبلاغ عن حوادث المنتجات الخطيرة والكشف عنها.

31- ويمكن للحكومات أيضاً أن تسدي المشورة إلى الصانعين والموزعين بشأن الطرق الفعالة لإيصال معلومات عن السلامة، مثل وضع مبادئ توجيهية لأفضل الممارسات. وينبغي إسداء المشورة للشركات باستخدام طرق مبتكرة للوصول إلى أصحاب المنتجات التي سحبت وحفزهم على الاستجابة لإعلان سحبها. وأظهرت الدراسات أن الطريقة الأكثر فعالية لتلقي ردود من المستهلكين هي الإخطار المباشر، مثل البريد الإلكتروني، والرسائل النصية، والرسائل البريدية، والمكالمات الهاتفية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يشترط في إشعارات السحب أن تتضمن وصفاً واضحاً للمنتج الذي تم سحبه، وما يرتبط به من أخطار (مع تجنب أي مصطلحات يمكن أن تقلل من إدراك المستهلك للمخاطر)، وسبل الانتصاف المتاحة للمستهلكين، وتعليمات بشأن ما يجب القيام به، فضلاً عن شكل سهل الاستعمال. واعتمد العديد من الولايات القضائية نموذجاً موحداً لإشعارات السحب لدعم المؤسسات التجارية في التواصل الفعال لسحب المنتج. وينبغي عرض المعلومات في شكل يتيح للأشخاص ذوي الإعاقة إمكانية الاطلاع عليها. وينبغي تطبيق قواعد إمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت عندما تتاح المعلومات في شكل إلكتروني. وفي إشعارات السحب الإلكترونية، ينبغي تقديم وصف نصي للصور التي تحدد المنتجات التي تم سحبها. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكون شريط الفيديو المتعلق بسحب المنتج مترجماً من أجل تعزيز إمكانية الاطلاع عليه.

32- وقد تتضمن السبل المفيدة الإضافية للصانعين والموزعين الكفيلة بالوصول إلى المستهلكين من خلال التنبيهات أو عمليات السحب أو غيرها من رسائل سلامة المنتجات بياناً صحفياً مشتركاً تصدره سلطة سلامة المنتجات المختصة والمؤسسات التجارية، وخطاً هاتفياً مجانياً مخصصاً للمستهلكين للاتصال والرد على إشعار السحب، والمحتوى المرئي الذي يتم بثه على نطاق واسع، بطرق منها وسائل التواصل الاجتماعي، ضمن وسائل أخرى. وفي عام 2020، أصدرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إرشادات سياساتية بشأن زيادة فعالية سحب المنتجات إلى أقصى حد والتي تحتوي على توصيات مفصلة في هذا الصدد[25].

33- ويمكن للحكومات أيضاً أن تشجع على تطوير منتجات وتكنولوجيا مستدامة تماشياً مع الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة. ويمكن أن يفضي ذلك إلى الحد من نفايات الإنتاج وتجنب التخلص من السلع، من خلال تحسين ديمومة المنتج وتيسير عمليات إصلاح المنتج، بما في ذلك في حالة القضايا المتعلقة بسلامة المنتج.

سابعاً- قدرات الحكومات على العمل

34- تسلّم التوصية بأن الحكومات في بعض الولايات القضائية قد تفتقر إلى القدرة على العمل للتصدي لتداول المنتجات الاستهلاكية غير المأمونة في جميع السيناريوهات. ولا يزال العديد من الولايات القضائية يضع سياسات وتدابير فعالة لسلامة المنتجات الاستهلاكية، وقد لا يمتلك العديد منها الأدوات التشريعية والتنظيمية اللازمة لمنع استيراد المنتجات غير المأمونة أو المساعدة في تحديد المنتجات غير المأمونة في أسواقها الوطنية. وعلى سبيل المثال، قد لا توفر الأطر القانونية للهيئات التنظيمية سلطة منع المبيعات أو تنفيذ عمليات السحب. وقد لا يكون لدى بعضها الآخر بعد أنظمة إبلاغ فعالة أو قواعد بيانات لحوادث المنتجات أو أدوات أخرى لمراقبة السوق على النحو السليم.

(25) OECD, 2020, Policy guidance on maximizing product recall effectiveness, DSTI/CP/CPS(2019)4/FINAL.

35- ومن المسلّم به أيضاً أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد تفتقر إلى السلطة أو الموارد اللازمة لمنع تصدير المنتجات الاستهلاكية المعروفة بأنها غير مأمونة، حتى بعد تحديدها ومنع الاتجار بها في السوق المحلية. ويمكن أيضاً أن يكون للأولوية التي تمنح تاريخياً لتيسير التصدير عاملاً يعوق المبادرات الرامية إلى منع بعض الصادرات أو إلى تنبيه ولايات قضائية أخرى إلى أن منتجات معروفة بأنها غير مأمونة ستصل إليها.

36- وتسلّم التوصية بأنه يمكن الحد من تصنيع وبيع المنتجات الاستهلاكية غير المأمونة على الصعيد العالمي عندما تقوم الدول الأعضاء بتعزيز أطر سلامة المنتجات الخاصة بها. وعلى هذا الأساس، تدعو التوصية الدول الأعضاء إلى أن تتبع سياسات، تتماشى مع قواعد منظمة التجارة العالمية، تهدف إلى منع أن يجري عبر الحدود توزيع المنتجات الاستهلاكية المعروفة في ولاياتها القضائية بأنها غير مأمونة.

37- وتشير التوصية إلى الاختلاف في الأطر القانونية وشروط سلامة المنتجات ونهج تقييم المخاطر بين الولايات القضائية. ونظراً لعدم وجود حل واحد يناسب الجميع، فإن كل ولاية قضائية في وضع فريد عندما يتعلق الأمر بمعالجة التوزيع عبر الحدود للمنتجات الاستهلاكية المعروفة بأنها غير مأمونة.

38- وأخيراً، من المسلّم به أن الإمكانية متاحة في العديد من البلدان لتحديد المنتجات الاستهلاكية غير المأمونة أو سحبها أو منع الاتجار بها، لكن قد لا توجد فيها بعد سلطة قانونية لمنع تصدير هذه المنتجات. بيد أن التنفيذ قد يتقدم تدريجياً من خلال تحسين الاتصالات وتبادل المعلومات فيما بين الدول الأعضاء. بل إن هذا التبادل للمعلومات يمكن أن يثني المؤسسات التجارية عن توزيع المنتجات غير المأمونة.

ثامناً- الحاجة إلى تحسين التعاون الدولي

39- تتطلب الإجراءات الرامية إلى منع توزيع المنتجات الاستهلاكية غير المأمونة المعروفة عبر الحدود تعاوناً دولياً. وتنطوي طبيعة المسألة ذاتها على نقل سلع غير مأمونة عبر الحدود الدولية؛ وما لم تتضافر جهود حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، فإن من المرجح أن تكون النتائج ذات قيمة محدودة لسلامة المستهلكين. وتظهر أبحاث الأونكتاد[26] لعام 2020 أن التعاون الدولي عبر الحدود في مجال حماية المستهلك لا يزال غير شائع نسبياً، لا سيما في مجال الإنفاذ. وباستثناء الاتحاد الأوروبي، يقوم التعاون الحالي على أساس تعاون غير رسمي مشترك بين الوكالات، قد لا يكون كافياً للتصدي بشكل كاف للعدد المتزايد من الممارسات التجارية غير العادلة عبر الحدود.

40- وعلاوة على ذلك، ونظراً لأن أطر سلامة المنتجات وشروطها والإجراءات المتعلقة بها يمكن أن تختلف اختلافاً كبيراً بين الدول الأعضاء في الأونكتاد، فقد يعتبر منتج استهلاكي ما غير مأمون في ولاية قضائية ويعتبر مأموناً في ولاية قضائية أخرى. وتسمح اتفاقات التجارة الدولية، مثل اتفاق تطبيق التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، والاتفاق بشأن الحواجز التقنية أمام التجارة لمنظمة التجارة العالمية، بوجود أنظمة مختلفة فيما بين الدول الأعضاء، لمراعاة الحقائق المختلفة. وتقرّ التوصية المتعلقة بمنع توزيع المنتجات الاستهلاكية غير المأمونة المعروفة عبر الحدود بأن هذه التفاوتات يمكن أن تجعل التعاون الدولي أكثر صعوبة، لأن الولايات القضائية المختلفة قد لا تعترف بالخطر نفسه. ويمكن لمثل هذه الحالات أن تقلل من قدرة ولاية قضائية على اتخاذ إجراءات لمنع مواصلة بيع المنتجات الاستهلاكية غير المأمونة التي مصدرها أسواقها في ولاية قضائية أخرى.

41- وتعد الشبكات الإقليمية والدولية لسحب المنتجات المذكورة أعلاه مصدراً قيماً للمعلومات لجميع السلطات المشاركة. وعلى الرغم من أن بعض البلدان تشارك في أكثر من شبكة واحدة، فإن هناك حاجة إلى "ربط الشبكات" بحيث يمكن للمعلومات المتقاسمة أن تفيد أكبر عدد من الولايات القضائية.

(26) Cipriano A and Izaguirre A, 2020, International cooperation in consumer protection, Research Paper No. 54, p. 43, UNCTAD.

42- وتؤكد التوصية من جديد أيضاً أنه ينبغي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تعمل على تقاسم المعلومات المتعلقة بالمنتجات التي حُظرت أو سُحبت أو قُيد استخدامها تقييداً شديداً أو تعزز تقاسمها، من أجل تمكين البلدان المستوردة من حماية نفسها وحماية المستهلكين فيها على النحو الملائم من الآثار الضارة لهذه المنتجات. وترد الدعوة إلى تبادل المعلومات بين الدول الأعضاء بالفعل في مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لحماية المستهلك ولا تزال أداة أساسية لمنع توزيع المنتجات الاستهلاكية غير المأمونة المعروفة عبر الحدود. وعلى الرغم من أن الحاجة معروفة، فمن المفهوم أيضاً أن المعلومات المناسبة لا يتم تقاسمها في كثير من الأحيان. وليس لدى الكثير من الولايات القضائية ببساطة الآليات والاتفاقات اللازمة لإتاحة إمكانية إحالة هذه المعلومات بفعالية في الوقت المناسب.

43- وبالمثل، تؤكد التوصية أن حالات توزيع المنتجات الاستهلاكية غير المأمونة في الأسواق الوطنية يمكن أن تتراجع على الصعيد العالمي كلما تعزز التعاون الدولي.

44- ومن الأمثلة الملموسة على شروط الموافقة على التصدير القائمة على اعتبارات سلامة المنتجات ممارسات الولايات المتحدة، الموضحة بإيجاز في الإطار 2، التي يمكن أن تكون مصدر إلهام للدول الأعضاء الأخرى. وتقترح المكسيك شكلاً جديداً من أشكال التوسيم يمكن من خلاله للسلطات الجمركية في ولايات قضائية أخرى تحديد المنتج بسهولة إذا اعتبر غير مأمون في إحدى الولايات القضائية.

تاسعاً- سبل التعاون وأسئلة للمناقشة

45- تطلب التوصية إلى الأونكتاد أن يواصل مساعدة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في تحسين الأطر الوطنية والإقليمية لسلامة المنتجات الاستهلاكية من أجل حماية المستهلكين على نحو أفضل ومنع توزيع المنتجات الاستهلاكية غير المأمونة عبر الحدود، وتشجع الدول الأعضاء أيضاً على اعتماد تدابير مناسبة لتحسين قدراتها، بما في ذلك النظم القانونية، وأنظمة السلامة، والمعايير الوطنية أو الدولية، والمعايير الطوعية والاحتفاظ بسجلات السلامة، وذلك لضمان أن تكون المنتجات مأمونة سواء من حيث استعمالها في الغرض الذي وُضعت من أجله أم في غرض آخر يتوقع عادة استخدامها فيه.

46- وتتاح في العديد من الولايات القضائية إمكانية تحديد المنتجات الاستهلاكية غير المأمونة أو سحبها أو منع الاتجار بها، لكن قد لا توجد فيها بعد سلطة قانونية لمنع تصدير هذه المنتجات. ومع ذلك، فمن خلال تحسين الاتصالات وتبادل المعلومات بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، قد يتقدم التنفيذ تدريجياً. ولتحسين القدرات، ينبغي للدول الأعضاء أن تتبادل بانتظام المعلومات المتعلقة بالسياسات الوطنية، وتدابير سلامة المنتجات، وعمليات سحب المنتجات لأغراض السلامة، وشروط السلامة داخل كل دولة عضو.

47- وفيما يلي الأسئلة المطروحة للمناقشة في الدورة السادسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بقوانين وسياسات حماية المستهلك:

(أ) ما هي الأطر القانونية والمؤسسية الضرورية لمنع توزيع المنتجات الاستهلاكية غير المأمونة المعروفة عبر الحدود؟

(ب) كيف يمكن تعزيز فعالية آليات سحب المنتج الوطنية والإقليمية والدولية؟

(ج) كيف يمكن للأونكتاد أن يساعد الدول الأعضاء على أفضل وجه في تحسين الأطر الوطنية والإقليمية لسلامة المنتجات الاستهلاكية؟